تقلبات أسعار الصرف وتأثيرها في الميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)(*)

أ.م.د خالد روكان عواد
جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد
khalid_rokan@uofallujah.edu.iq

الباحث: ماهر ماجد صبحي
جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد
mahereconomic@gmail.com

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.3.6.13

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٩/١ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٩/١٣ تأريخ النشر ٢٠٢٢/١٢/٣٠

المستخلص

يهدف البحث إلى توضيح دور تقلبات أسعار الصرف الاجنبي في الميزان التجاري العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية أهمها توضيح تأثير التغير في سعر الصرف الأجنبي على الصادرات والاستيرادات في العراق خلال مدة الدراسة وتحليل مسار سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي وكذلك تحليل وضع الميزان التجاري في العراق خلال المدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، وتركز مشكلة البحث في معرفة مدى تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي خلال مدة الدراسة وانعكاس هذه التقلبات على الميزان التجاري بشقيه الصادرات والاستيرادات الكلية، وتوصل البحث إلى ان سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق الموازية الأكثر فاعلية خلال للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)، وان زيادة الاعتماد على الصادرات النفطية بشكل كبير أدى إلى تعميق مبدأ أحادية الاقتصاد العراقي دون العمل على تنويع الصادرات، كما اظهر الجانب التحليلي ان خفض او رفع سعر الصرف الأجنبي لا يؤثر على في حجم الصادرات النفطية كون أسعارها وكمياتها تحدد عالمياً وفقاً لقوى العرض والطلب، بينما يؤثر رفع سعر الصرف الأجنبي في الحد من الاستيرادات غير الضرورية.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، الاستيرادات، الصادرات.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٣) العدد (٦) ٢٠٢٢
الصفحات: ٢١٣-٢٣٢

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني.

Fluctuations in exchange rates and their impact on the trade balance in Iraq for the period (2004-2020)

Abstract

The research aims to clarify the role of foreign exchange rate fluctuations on the Iraqi trade balance during the period (2004-2020). The dollar against the Iraqi dinar, as well as the analysis of the status of the trade balance in Iraq during the period from (2004-2020), The research problem focuses on knowing the extent of fluctuations in the exchange rate of the dollar against the Iraqi dinar during the study period and the reflection of these fluctuations on the trade balance in terms of both exports and total imports.(2004 - 2020), The significant increase in dependence on oil exports led to the deepening of the principle of the unilateralism of the Iraqi economy without working to diversify exports, and the analytical side showed that decreasing or raising the foreign exchange rate does not affect the volume of oil exports because their prices and quantities are determined globally according to the forces of supply and demand, while Raising the foreign exchange rate affects the reduction of non-essential imports.

Keywords: Exchange Rate, Trade Balance, Imports, Non-Oil Exports.

المقدمة:

يُعد الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن قوة الاقتصاد ومتانتهُ، إذ يسهم في توجيه سياسات الدولة الاقتصادية، باعتباره أداة اقتصادية تحليلية للاقتصاد القومي من حيث هيكله الانتاجي ولتصديري، وتعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها، إذ أصبحت الموضوعات التي تهتم بدراسة ومناقشة آثار تقلبات أسعار الصرف في مستوى النشاطات الاقتصادية (سيما التجارة) واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين عدة، الذين أدركوا شدة المخاطر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف، ولاسيما فيما يتعلق بنشاطات التصدير والاستيراد، ولما كان العراق كغيرهُ من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار مقابل الدولار فبعد مرحلة التغيير السياسي ورفع الحصار الاقتصادي عام (٢٠٠٣) حصل بعض التحسن في أسعار الصرف وخاصةً بعد صدور قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) وما تمخض عنه من استقلالية السلطة النقدية في البلد إذ قام البنك المركزي العراقي برفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق الموازي عن طريق استخدام أسلوب المزادات اليومية في بيع وشراء العملة الأجنبية لتغطية الطلب على العملة الأجنبية.

مشكلة البحث:

يركز البحث على دراسة مشكلة مهمة في الاقتصاد العراقي وهي عدم الوضوح والضبابية التي تكتنف الدور الذي تتركه تقلبات سعر الصرف الأجنبي أمام الدينار العراقي في الميزان التجاري الإجمالي، فضلاً عن دورها في الصادرات وكذلك الاستيرادات الكلية والنتائج المترتبة على ذلك.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان لتقلبات سعر الصرف دور كبير في اجراء عملية المبادلات الدولية عن طريق ارتفاع أو انخفاض حجم الصادرات والاستيرادات، وكذلك دوره في اعادة التوازن إلى الميزان التجاري خلال مدة الدراسة.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث عن طريق:

١. دراسة تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي خلال مدة الدراسة وانعكاس هذه التقلبات على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى الميزان التجاري بشكل خاص.
٢. يعد سعر الصرف أداة من أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها مختلف الدول ومنها العراق للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية بصورة عامة وعلى الميزان التجاري بصورة خاصة وتبرز أهمية تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري عن طريق الدور الذي يلعبه سعر الصرف على الاستيرادات والصادرات.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح الدور الذي تؤديه تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري العراقي، فضلاً عن تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية خلال مدة الدراسة.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي في تحليل بيانات سعر الصرف والميزان التجاري العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

حدود البحث:

١. **الحدود المكانية:** الاقتصاد العراقي كحد مكاني.
٢. **الحدود الزمانية:** يغطي البحث مدة زمنية تقدر بـ(17) عام تمتد من عام (٢٠٠٤) لغاية عام (٢٠٢٠) من أجل معرفة دور سعر الصرف الاجنبي في الميزان التجاري في العراق.

هيكلية البحث:

من أجل اثبات فرضية البحث وتحقيق الأهداف التي يسعى إليها، فقد قسم البحث إلى محورين تناول المحور الأول الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف والميزان التجاري، فيما ركز المحور الثاني على بيان أثر سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري في العراق خلال مدة الدراسة.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف والميزان التجاري:

أولاً: مفهوم سعر الصرف:

تضمنت الكثير من الأدبيات الاقتصادية مفاهيم متعددة لسعر الصرف، وقد اختلف الباحثون في إعطاء المفهوم المناسب لسعر الصرف، استناداً لروية كل واحد منهم لهذا المفهوم، فمنهم من يرى ان سعر الصرف هو عملية بيع العملة المحلية لبلد ما بهدف الحصول على العملات الأخرى، أو هو عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة التي تدفع للحصول على عدد من العملة الاجنبية، في حين هناك من يفسر سعر الصرف على انه "عدد الوحدات من النقد المحلي التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الاجنبي" هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يعد هذا المفهوم على انه "عدد الوحدات من العملة الاجنبية التي تدفع ثمناً للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية" (صيد،23:2013).

ومما تقدم، يمكن القول أن مفهوم سعر الصرف يمثل أداة لتسهيل المبادلات الدولية المختلفة وطرق تسويتها، لذا فإن سعر الصرف يُعد أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصادات العالم عن طريق التكاليف والاسعار الدولية من أجل تسهيل المعاملات الدولية وتسويتها، واستناداً لما سبق يمكن القول ان سعر الصرف يمثل حلقة الوصل للعلاقات الاقتصادية الدولية.

ثانياً: أهداف سعر الصرف:

هناك العديد من الاهداف التي يسعى إلى تحقيقها سعر الصرف يمكن تمثيل أهمها عن طريق الآتي: (هجيره،42:2012-41)

١. تنمية الصناعة المحلية:

يقوم البنك المركزي بتخفيض اسعار الصرف لضمان تشجيع الصناعات المحلية، وهذا بدوره يؤدي إلى تشجيع الصادرات، كما ان تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يرفع من قدرة السوق المحلي على المنافسة الخارجية.

٢. توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في إعادة توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية أو الفئات المحلية، إذ أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يودي إلى زيادة في القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي وهذا يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال بينما تنخفض القدرة الشرائية للأجور والعكس في حالة انخفاض سعر الصرف الاسمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

٣. مقاومة التضخم:

إن انخفاض سعر الصرف يودي إلى انخفاض لمعدل التضخم المستورد عن طريق زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية، ويسهم انخفاض تكاليف الاستيراد في الأمد القصير إلى انخفاض التضخم المستورد.

ثالثاً: أهمية سعر الصرف:

تكمن أهمية سعر الصرف في الطريقة التي يحدد بها سعر الصرف على ضوء التغييرات المستقبلية عن طريق معرفة الاثار التي تسبب في تغييره سواء كانت على الأمد القصير او الطويل، كما هو معروف، فإن سعر الصرف يسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية عن طريق تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، فيكون التوازن الداخلي عن طريق استقرار الأسعار والاجور والتشغيل الكامل، أما على التوازن الخارجي فيتثمل بتوازن الميزان التجاري أي التوازن بين الصادرات والاستيرادات، أي ان سعر الصرف يربط بين اسعار السلع في الاقتصاد المحلي واسعارها في السوق العالمية، ومن ثم فهو يقيس القدرة على المنافسة، وكذلك تظهر أهمية سعر الصرف في تحقيق استقرار سعر صرف عملة ما مقابل العملات الاخرى (نعمة،17:2011).

رابعاً: أنواع سعر الصرف:

يمكن تمثيل أهم أنواع سعر الصرف عن طريق الآتي: (قدي،104:2005)

١. سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، وينقسم إلى سعر صرف رسمي، وهو المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي، وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

٢. سعر الصرف الحقيقي:

يستخدم كمؤشرات مناسبة لأسعار الصرف المتوازنة أو للقدرة التنافسية الدولية، يتم تعريف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتداولة إلى الأسعار المحلية المقاسة بعملة مشتركة.

٣. سعر الصرف الموازي:

هو السعر الذي يتحدد عن طريق التلاقي الحر بين العرض والطلب على العملات الأجنبية القابلة للتحويل، ويتحدد في السوق ولا يخضع لأي قوانين.

خامساً: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف:

إن سعر الصرف يُعد أحد أهم محددات المستوى النسبي لإصلاح الاختلالات التي تحصل لاقتصاد ما، إذ أن أي تغير في سعر الصرف سيؤثر على تطورات القطاعات الاقتصادية، ويكون ذلك حسب نوعية وحجم التغير في سعر الصرف، إذ تتخذ السلطات النقدية والمالية إجراءات تسعى من خلالها إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية، ومسايرة تطورها الراهن والمتوقع، إذ يُعد سعر الصرف من أكثر المقاييس التي تتم مراقبتها وتحليلها والتلاعب بها من قبل السلطات النقدية والمالية وهناك العديد من العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف من أهمها:

١. العوامل الاقتصادية (Economic Factors):

يتأثر سعر الصرف بالعديد العوامل أهمها:

أ. عرض النقد: تُعد أحد العوامل المهمة التي تؤثر على سعر الصرف، إذ ان الزيادة الحادة في عرض النقد المحلي بهدف تمويل العجز الحكومي المتزايد يؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة، وبالتالي زيادة قيمة السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة مستوى الاسعار المحلية، الأمر الذي يجعل سلع البلد اقل قدره تنافسية، وبالتالي زيادة كمية الواردات وانخفاض كمية الصادرات وهو ما ينعكس سلباً على الميزان التجاري، ومن ثم يزداد الطلب على العملات الأجنبية مما ينعكس سلباً على انخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاخرى (العامري،٢٠٠١: ٣١).

ب. ميزان المدفوعات: يُعد ميزان المدفوعات حلقة الوصل بين بلدان العالم الذي يعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ومن بين العوامل المؤثرة في سعر الصرف، إذ يتجلى تأثير ميزان المدفوعات على سعر الصرف عن طريق حالتي الفائض والعجز في الميزان، فعندما يكون في حالة فائض يكون الطلب على العملة المحلية أكبر من الطلب على العملة الأجنبية، الأمر الذي يودي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية، لذا فإن العلاقة تكون طردية، أما إذا كان الميزان في حالة عجز يكون الطلب على العملة الأجنبية أكثر من الطلب على العملة المحلية، ما يعني أن قيمة العملة تنخفض حين يكون العجز مستمر في ميزان المدفوعات يسبب زيادة المعروض من العملة المحلية في السوق العالمية وبمرور الوقت يؤدي إلى خفض قيمة العملة المحلية (شكري وعوض، ٢٠٠٤: ٢٢٥).

ت. تغيرات أسعار الفائدة: تؤثر أسعار الفائدة في اسعار الصرف عن طريق جذبها لرأس المال الأجنبي، لأن رأس المال المعد للإقراض يكون حساس تجاه التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة، فكما هو معلوم ان سعر الفائدة يرتفع في البلدان قليلة رأس المال وسينخفض في البلدان كثيفه رأس المال، وعلى هذا الأساس فإن رأس المال المعد للإقراض سينتقل من البلدان قليلة رأس المال كون اسعار الفائدة في هذه البلدان تكون مرتفعة، إذ أن انخفاض عرض النقد لبلد ما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة، لذلك البلد هذا يعني انتقال رؤوس الاموال من الدولة الثانية ذات سعر الفائدة المنخفض إلى الدولة الاولى ذات سعر الفائدة المرتفع وزيادة الطلب على عملة الدولة الاولى مقارنة بالعرض منها، وبالتالي فإن أي زياده تحدث في اسعار الفائدة الحقيقية يساهم بشكل واضح في انتقال راس المال من الخارج إلى الداخل الامر الذي يؤدي إلى رفع سعر صرف العملة المحلية (الغالبي،٢٠١١: ٦٧).

وتأسيساً على ما تقدم يمكن ان نقارن بين أسعار الفائدة المحلية والأجنبية عن طريق الآتي: (العاني،٢٠٠٥: ٣٣)

- **سعر الفائدة المحلي:** عند حدوث زيادة في سعر الفائدة المحلي مقارنة بسعر الفائدة الاجنبي، فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال رأس المال من الخارج إلى الداخل، مما يعمل على زيادة المعروض النقدي من العملة الأجنبية ومن ثم يزداد الطلب على العملة المحلية مما يعمل على ارتفاع قيمه العملة المحلية.
- **سعر الفائدة الأجنبي:** عند حدوث زيادة في سعر الفائدة الاجنبي مقارنة بسعر الفائدة المحلية فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال رأس المال المحلي إلى الخارج، مما يعمل على زيادة المعروض من العملة المحلية، ومن ثم تزداد الطلب على العملة الأجنبية مما يعمل على انخفاض قيمه العملة المحلية.

ث. معدل التضخم: إن التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها من قبل أغلب الاقتصادات، إذ يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاديات الوطنية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية، وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابله لها، لذا فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية يعمل على زيادة الواردات، وبالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية مما يعمل على خفض الصادرات، فضلاً عن انخفاض عرض النقد الأجنبي، الأمر الذي يدفع سعر الصرف إلى الارتفاع، ويترتب على ذك زيادة الواردات وانخفاض الصادرات (عجز الميزان التجاري للدولة) ومنه يمكن اعتبار ان المستوى العام للأسعار من اهم العوامل المؤثرة لتحديد سعر الصرف وتقلباته.

يشتمل تأثير التضخم على سعر الصرف عن طريق حالتين هما: (مساعديه وغياط، ٢٠١٩:٢٥)

- **في حالة التضخم المحلي:** كلما ارتفع التضخم المحلي يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية، وبالتالي فإن الزيادة في المعروض من العملة المحلية يقابلها زيادة في الطلب على العملة الأجنبية مما يعني انخفاض قيمة العملة المحلية وهذا يعني أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم المحلي علاقة عكسية.
- **في حالة التضخم العالمي:** كلما ارتفع التضخم العالمي أدى ذلك إلى زيادة أسعار السلع العالمية مقارنة مع اسعار السلع المحلية، هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية، وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية يقابله زيادة الطلب على العملة المحلية، مما يعني ارتفاع قيمة العملة، وهذا يعني أن العلاقة بين قيمة العملة والتضخم العالمي طردية.

ج. عجز الموازنة والسياسة المالية: تتبوأ الموازنة العامة للدولة دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف، (فاذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية عن طريق تقليص حجم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي مما يودي إلى رفع أسعار الصرف)، ويمكن تحديد سعر الصرف عن طريق نسبة العجز المحلي للموازنة مقسوماً على الدخل المتحقق من الخارج بالعملة المحلية وهو عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات وكالآتي:

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{العجز المحلي}}{\text{فائض الدخل الخارجي بالعملة المحلية}}$$

أما بخصوص السياسة المالية كالضرائب مثلاً (يمكن أن تكون للضرائب ردود فعل مختلفة، فإذا كان الهدف منها معالجة التضخم فإنها تخفض سعر الصرف وقد يكون أثرها عكسياً عندما تفرض على رؤوس الأموال الداخلة فإنها ستشكل قيداً عليها مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف) (الغالبي،٢٠١١:٧٦).

ح. الميزان التجاري: تؤثر الصادرات والواردات على سعر الصرف، وذلك عن طريق التغيرات في قيمة الصادرات والواردات، ففي حالة زيادة الصادرات فإنها تؤدي إلى رفع قيمة العملة، أما في حالة انخفاضها فلا تؤثر بالزيادة في قيمة العملة أي إن العلاقة بين قيمة الصادرات وقيمة العملة تكون عكسية، ومن ناحية أخرى في حالة زيادة الواردات فإنها تقلل من قيمة العملة، ولكن في حالة انخفاضها لا يؤثر ذلك على تخفيض قيمة العملة، ولكن في معظم الحالات عندما تزيد الصادرات تنخفض الواردات والعكس صحيح، وعلية فان العلاقة بين الواردات وقيمة العملة تكون طردية (شكري وعوض،٢٠٠٤:٢٢٥).

٢. العوامل غير الاقتصادية (Non-Economic Factors):

أ. ظروف السوق (الإشاعات والأخبار): ترتبط هذه العوامل بالأخبار والإشاعات والنشرات الاقتصادية والتصريحات الرسمية، وهذه من شأنها أن تؤثر على أسعار العملات، فالمتعاملين بأسواق الصرف يتخذون قراراتهم في الغالب وفق هذه الإخبار، نظراً لاعتماد سعر الصرف على عدد من المتغيرات التي يمكن مراقبتها من الأخبار، مثل التوقعات حول أسعار الفائدة أو المعروض النقدي، يتأثر المتداولون بكافة الأخبار المتعلقة به أو بالبيئة الاقتصادية بشكل عام، وكذلك أخبار الأحداث السياسية والحروب والمتغيرات الأخرى التي تؤثر على اتجاهات ارتفاع العملة أو انخفاض قيمتها، وبالتالي سعر الصرف الخاص بها والاستجابة لهذه المتغيرات اعتماداً على قوة استجابة السوق لها.

ب. خبرة التجار وظروفهم: يحدد المتداولون في سوق الصرف الأجنبي، في ضوء مهاراتهم وخبراتهم في السوق وظروفه اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو الاحتفاظ بها كما هي. وعليه تتأثر الأسعار بخبرة ومهارات هؤلاء التجار، فضلاً عن حقيقة أن أسعار الصرف تتأثر بالقدرة التفاوضية للمتعاملين. وتتأثر أيضاً بالأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتها المختلفة بحجم التزاماتها الحالية، إذا كانت كبيرة فإن إقناعها بالتزامات إضافية سيتطلب تغييراً جذرياً في السعر لإغرائها لزيادة حجمها والعكس صحيح إذا كانت قليلة (العصار والشريف، ٢٠٠٠:٤٨).

ت. الحروب والكوارث الطبيعية: تؤدي إلى اختلال في الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة وإلى ارتفاع سعر صرف العملات القيادية وخصوصاً الدولار الأمريكي مقومة بعملة البلد المحلية (عوض الله،٢٠٠٤:٧٥).

سادساً: مفهوم الميزان التجاري وأهميته:

يعرف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة الصادرات والواردات لدولة ما خلال مدة زمنية معينه، ويكون الميزان التجاري ايجابي يعني صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها، وهذا يعني ان البلد يتمتع باقتصاد مستقر، أما في حالة كون الميزان التجاري سلبي هذا يعني أن البلد لا يصدر بالقدر (زيارة ودعدوش، 335:2019).

ويقصد به أيضاً "رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حالياً"، كما عرف ايضاً هو أحد مكونات ميزان المدفوعات للبلد الذي يتضمن السلع والخدمات أو المنظورة سواءً كانت مستورده أو مصدره، كذلك ينظر إلى الميزان التجاري بأنه عبارة عن الفرق بين الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات خلال مده زمنيه معينه، ويمكن التعبير عنه عن طريق المعادلة الآتية: (العبدلي ورشيد، ٢٠١٦:٣٣٨)

$$TP = X - M$$

ويشكل الميزان التجاري (Trade Balance) جزء من ميزان المدفوعات وينطوي مع ميزان الخدمات ليشكل الحساب الجاري ويتكون من قيد مزدوج يحتوي على جانبين احداهما الجانب الدائن (Creditor) وهو الجانب الذي يتضمن تدفق المدفوعات من الخارج التي تدخل ضمن الحساب الدائن (+)، أما الجانب الاخر هو المدين (debtor) وهو الحساب الذي يتضمن التزامات وتدفق المدفوعات إلى الخارج وتمثله الاستيرادات (-) (الفتلاوي والزبيدي، ٢٠٠٩: ٢٦٢).

وتبرز أهمية الميزان التجاري في إجمالي الصادرات الواردات من السلع، مما يسمح بقياس القدرة التنافسية للدولة مقابل منافسيها، إذ يشير الميزان التجاري الإيجابي (X-M)، على سبيل المثال إلى أن الصناعة فعالة للغاية، أي ان الشبكة التجارية فعالة بشكل خاص، وعلى النقيض من ذلك يشير الميزان التجاري السلبي المستمر إلى وجود عجز هيكلي نتيجة ضعف القدرة التنافسية للصادرات وكل دولة تحاول تحقيق فائض في الميزان التجاري، أو على الأقل الوصول إلى حالة توازن، عندما تتحقق حالة التكافؤ بين واردات البضائع مع الصادرات السلعية للبلاد.

وإن المكونات الأساسية للميزان التجاري هي: (العيساوي، ٢٠٠٨: ٢٣٦)

- **الميزان التجاري السلعي:** ويسمى ميزان التجارة المنظورة، ويشمل كافة السلع والخدمات المنظورة (صادرات واستيرادات) التي تعبر الحدود.
- **الميزان التجاري الخدمي:** ويطلق عليه ميزان التجارة غير المنظورة، ويشمل جميع الخدمات المتبادلة بين الدول مثل (النقل والسياحة والتأمين ودخول العمل وعوائد رأس المال).

سابعاً: وظائف الميزان التجاري: (عجيمة، ٢٠٠٢:٧٤)

١. يقدم بيانات هامة عند ارتباط اقتصاد دولة ما مع اقتصاديات الدول الأخرى في العالم.
٢. يفسر الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي عن طريق البيانات الموضحة في الميزان التجاري.
٣. يوضح كمية الصادرات والواردات خلال الفترة الزمنية.
٤. يوضح العجز أو الفائض من السلع الإنتاجية داخل الدولة خلال الفترة الزمنية التي تكون عادةً سنه.

بما أن الميزان التجاري يتكون من صادرات وواردات البلد من السلع والخدمات، لذا سيتم التعرف على مفهوم الصادرات والواردات، فالصادرات تعرف بأنها جميع السلع والخدمات واصول رأسمالية التي تباع إلى بلدان خارجية من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية، وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية، أو هي ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم استعماله داخل البلد وانما يصدر إلى الخارج أي بمعنى الجزء المباع إلى العالم الخارجي الذي يمثل طلب على الناتج الوطني. أما الوارداتهي جميع السلع والخدمات التي يتم استيرادها من الدول المنتجة لها، إذ ان

زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية، أو بمعنى آخر هي عنصر من عناصر التسرب في تيار الدخل والانفاق لأنها تعني احلال المنتجات الاجنبية محل المنتجات الوطنية في اشباع جزء من الطلب الكلي. وبالتالي تبيعة الاقتصاد إلى الخارج لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني ويتم تسجيل حركة الواردات من الدولة واليها من السلع في حساب مدين (يونس، ٢٠١٥: ١٤٢).

ثامناً: الاختلال والتوازن في الميزان التجاري:

على الرغم من ان حالة عدم التوازن في الميزان التجاري تحدث بشكل مستمر، بينما نادراً ما تتحقق حالة التوازن في الواقع، ومع ذلك فأن جميع دول العالم تحاول تحقيق توازن في ميزانها التجاري. عن طريق الحد من وارداتها قدر الامكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل تحقيق حالة التوازن، وسيتم توضيح مفهوم التوازن والاختلال: (خلف، ٢٠٠٤: ١٢٥)

١. التوازن في الميزان التجاري:

هو الوضع الذي تكون فيه الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من صادراتها مساوية للمدفوعات (النفقات) أي إن (تساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان)، ويتحقق التوازن عندما يكون الانتاج المحلي مضافاً اليه الواردات يساوي الطلب المحلي مضافاً اليه الصادرات، وتعني حالة التوازن هذه ان الأسعار المحلية لا تميل إلى التغيير من خلالها يتحقق التوازن الداخلي، ونتيجةً لهذا التوازن تميل اسعار الصرف إلى الاستقرار ويتم الوصول إلى التوازن الخارجي وبالتالي (تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي) (ال شبيب، ٢٠١١، ٧٩-٨٠).

٢. الاختلال في الميزان التجاري (The imbalance in trade balance):

يشير مفهوم الاختلال إلى الحالة المعاكسة تماما إلى التوازن، فإذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين (جانب الائتمان أكبر من جانب الخصوم) يعني ذلك وجود فائض، اما في حالة كون الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن فهذا يعني ان الميزان التجاري في حالة عجز (خلف، ٢٠٠٤: ١٢١). وإن للاختلال نوعان هما:

أ. الفائض في الميزان التجاري (Surplus in trade balance): يعرف الفائض في الميزان التجاري على إنه (حالة عدم التوازن التي تكون فيها الصادرات أكبر من الاستيرادات) مما يعني ان الدولة تصدر أكثر مما تستورد وفي هذه الحالة يكون البلد في وضع دائن لدول اخرى، ويمكن للدولة أن تستثمر هذا الفائض من العملة الأجنبية الناتج عن زيادة الصادرات عن طريق ممارسة نشاط استثماري أو يتم إقراضه إلى دول أخرى أو أن يوجه للحصول على السلع والخدمات من العالم الخارجي. وينظر إلى هذا الفائض من جانبين جانب ايجابي غالباً ما يشير إلى أداء اقتصادي ناجح، وزيادة القدرة التنافسية للبلد كما يشير إلى إن البلد يمتلك جهاز إنتاجي مرن أستجاب لزيادة الطلب المحلي والاجنبي، بينما يشير الجانب الأخر إلى التأثير السلبي لفائض الميزان التجاري، إذ ان الفائض المحقق في دولة ما هو عجز لدولة اخرى، وإن إتباع سياسة رفع قيمة العملة والغاء التعريفات الجمركية على الواردات تشير جميعها لإزالة الفائض في الميزان التجاري (حسين وسعيد، ٢٠٠٤: ٣٧٩- ٣٨٠).

ب. العجز في الميزان التجاري (Trade Balance Deficit): يُعرف بإنهُ (حالة عدم التوازن التي تكون فيها الاستيرادات أكبر من الصادرات) اي ان الدولة تستورد أكثر مما تصدر وفي هذه الحالة تكون الدولة في مركز المدين للدول الأخرى وهذا ما يجعلها في وضع حرج، خاصة إذا

كانت الواردات من السلع الاستهلاكية، وهذا يتطلب من الدولة السحب من احتياطات النقد الاجنبي أو عن طريق الاقتراض، وعلى العكس من ذلك عندما تكون الواردات من السلع الإنتاجية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية فان ذلك سيكون لهُ نتائج ايجابية تنبع من قدرتها على سداد ديونها، واذا كان العجز مستمر ومرتفع فهذا يدل على انخفاض الإنتاج وارتفاع قيمة العملة بسبب تقلب قوى العرض والطلب (خليل، ٢٠٠٥: ٨٠٣).

ومن الأسباب التي تسبب العجز في الميزان التجاري هو تثمين سعر صرف العملة أكثر من قيمتها الحقيقية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من وجهة نظر الدول الأخرى وينخفض الطلب على صادرات ذلك البلد وزيادة استيراداته، وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري الميزة التنافسية للبلد، فضلاً عن الاختلالات الهيكلية في الميزان التجاري لبعض الدول وخاصة النامية، إذ يمتاز هيكل الصادرات بالاعتماد على سلعة أو سلعتين فقط للتصدير وارتفاع الاستيرادات ودرجة الانكشاف الخارجي مما يجعلها في موقع المدين للدول الأخرى (ال شبيب، ٢٠١١: ٨٤)، ان أوجه العجز في الميزان التجاري تعكس اتجاهات اقتصادية أساسية قد تكون مرغوبة أو غير مرغوب فيها لبلد ما في فترة زمنية معينة، وبالتالي لا جدوى من الحديث عن العجز بانه مرغوب أو غير مرغوب، ما لم يتم معرفة اي من العوامل المتسببة فيه، فاذا كان العجز يعكس زيادة الواردات عن الصادرات فهذا يدل على مشكلات تنافسية، واذا كان مستمراً فيشير إلى زيادة المستثمرات عن المدخرات وقد يدل إلى اقتصاد منتج متنام، اما اذا كان يعكس قلة المدخرات بدلاً من زيادة الاستثمار فهذا يرجع إلى سياسة مالية غير سليمة او استهلاك صاخب، وقد يعكس تجارة دولية شديدة الحساسية بسبب صدمة مؤقتة او تحول ديمغرافي (زنقيله ومادي، ٢٠٢٠: ٤٠٤).

وهنا لابد أن تقوم الدولة التي يكون فيها الميزان التجاري في حالة عجز على النهوض باقتصادها وإجراء اللازم لتخفيض نسبة العجز وزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها ويتطلب ذلك مجموعة من الإجراءات التي إذا ما اتخذت من شأنها أن تعمل على تخفيض الاستيرادات وزيادة الصادرات ومن اهمها ما يأتي: (خلف، ٢٠٠٤: ١٥٢)

- **رفع التعريفة الجمركية (Raising Customs Tariff):** يتم ذلك عن طريق فرض تعرفة كجمركية عالية على الاستيرادات من السلع الاستهلاكية التي تنتج محلياً لتقليل المستورد منها وزيادة صادراتها، وبالمقابل تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الانتاجية التي تدخل كمساهم في عملية التنمية الاقتصادية.
- **تخفيض قيمة العملة الخارجية (Devaluation Foreign Currency):** تُعد أحد أهم الاسباب التي يتم اتخاذها لمعالجة الاختلال في الميزان التجاري، وذلك عن طريق تخفيض قيمة العملة الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض أسعار المنتج المحلي مقارنة بالمنتج الاجنبي، وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات المحلية من الدول الاجنبية، وبالتالي زيادة حصة البلد من العملة الأجنبية نتيجة زيادة الصادرات، وبالتالي يقل الطلب المحلي على الاستيرادات نتيجة ارتفاع أسعارها عند انخفاض سعر صرف العملة الوطنية.
- **البنية التحتية (Infrastructure):** يتم ذلك عن طريق تحسين البنية التحتية للاستثمار في التعليم وتقوية القطاع المالي وتعزيز الادخار جميعها إجراءات تقلل من الاعتماد على الاستيرادات الرأسمالية لتمويل الاستثمار، فضلاً عن ذلك فإن العجز يمكن أن يعالج عن طريق إتباع سياسة الأجور المحافظة أو تخفيض الأجور الأسمية، ومن الممكن أن تؤدي الإجراءات التي تم ذكرها سابقاً إلى انعكاسات سلبية في الدول النامية خاصة تلك التي تعاني من ضعف جهازها الإنتاجي

وعدم قدرتها على تلبية الطلب المحلي عند تقييد استيراداتها وفي الوقت نفسه تكون قدرتها على التصدير ضعيفة مما يؤدي إلى انخفاض قدرتها على منافسة الانتاج الخارجي.

المحور الثاني: تحليل إثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠):

أولاً: تحليل تقلبات سعر الصرف الأجنبي أمام الدينار العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠):

يُعد سعر الصرف من الأدوات الهامة التي تلعب دوراً مؤثراً ومهماً في اقتصادات معظم الدول، ففي العراق تم تطبيق نظام سعر الصرف الثابت، اذ تم اعتماد سعر صرف الدولار الامريكي كوسيط لتسعير الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية الأخرى (علاوي وشهاب، ٢٠١٦:١٢٢)، بعد ان كان هناك نظام صرف متعدد قبل عام (٢٠٠٣)، إذ بلغت فيه أسعار الصرف اكثر من (10) أسعار تتبناها السياسة الاقتصادية، عن طريق اسوق موازية للصرف تُعد هي الرائدة في تحديد سعر الصرف، وفق نظام التعويم المطلق، الأمر الذي أنشأ نظام صرف تشوبه الكثير من التشوهات نتيجة التعددية الرسمية وبعد عام (٢٠٠٣) وحصول البنك المركزي العراقي على استقلاله في رسم وتنفيذ السياسة النقدية بموجب القانون رقم ٥٦ لسنة (٢٠٠٤)، وبدء عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من أجل بناء أسس متينة لهذا الاقتصاد في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق، إذ أقام البنك المركزي مزاداً للعملات الاجنبية للإعلان عن انتهاء تطبيق انظمة الصرف الثابتة المختلفة في العراق وما نتج عنها من تشوهات، واعتماد نظام الصرف العائم المدار، إذ يتم تحديد سعر الصرف وفق آلية العرض والطلب، ولكن تحت رقابة واشراف البنك المركزي لأهمية سعر الصرف في الاقتصاد العراقي (داغر ومعارج، ٢٠١٥:٨)، ويمكن تتبع مسارات تطور سعر صرف الدولار امام الدينار العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) عن طريق الجدول (1).

الجدول (1) مسار سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الدينار العراقي الرسمي والموازي ومقدار تقلباته للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنة	سعر الصرف الرسمي دينار/ دولار 1	مقدار التقلب في سعر صرف الدولار امام الدينار العراقي بالسعر الرسمي (%) 2	سعر الصرف الموازي دينار / دولار 3	مقدار التقلب في سعر صرف الدولار امام الدينار العراقي بالسعر الموازي (%) 4
2004	1453	-	1454	-
2005	1469	1.10	1472	1.24
2006	1467	-0.14	1475	0.20
2007	1255	-14.45	1267	-14.10
2008	1193	-4.94	1203	-5.05
2009	1170	-1.93	1182	-1.75
2010	1170	0	1185	0.25
2011	1170	0	1196	0.93
2012	1166	-0.34	1233	3.09
2013	1166	0	1232	-0.08
2014	1188	1.89	1214	-1.46
2015	1190	0.17	1247	2.72
2016	1190	٠	1275	2.25
2017	1190	٠	1258	-1.33
2018	1190	٠	1209	-3.90
2019	1190	٠	1196	-1.08
2020	1190	٠	1234	3.18

المصدر: العمود (1، 3): الجدول إعداد الباحثان اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي: تقرير السياسة النقدية إعداد متفرقة. العمود (2، 4): من إعداد الباحثان.

وإشارة إلى الجدول (1) يمكن تقسيم المدة المدروسة لتطورات سعر صرف الدينار العراقي إلى ثلاثة مراحل وعلى النحو الآتي: (الغالبي، ٢٠٢١:١٩)

المرحلة الأولى (٢٠٠٤-٢٠٠٩): كان هدف السلطة النقدية خلال هذه المرحلة هو إعادة الثقة والاستقرار في قيمة الدينار العراقي كركيزة لتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق بيئة استثمارية مناسبة للمضي قدما نحو التكامل مع النظام المالي والمصرفي العالمي، ولاسيما بعد أن تخلى العراق عن نظام الصرف المتعدد، وعند الرجوع إلى الجدول (1) يلاحظ ان سعر الصرف سجل (1453) عام (٢٠٠٤) ثم ارتفع عام (٢٠٠٥) ليبلغ (1469) ليسجل ارتفاع (1.10%) عن السنة التي سبقته، ويعود هذا الارتفاع إلى قيام البنك المركزي ببيع مبالغ على شكل نسب من الكميات المطلوبة مع التشديد على المصارف الأهلية بعدم الترويج لطلبات دوائر الدولة وتوجيهها إلى وزارة المالية وحصر الطلبات بالزبائن فقط، الامر الذي ادى إلى انتشار الشائعات بين الافراد عن ان كمية الدولار الموجودة في البنك المركزي العراقي اخذت بالنفاذ، مما دفع الافراد والمصارف إلى طلب كميات كبيرة من الدولار، فضلاً عن الظروف الامنية المضطربة التي زادت من حالات السفر والهجرة، مما ساهم في زيادة الطلب على الدولار، ثم اخذ بعد ذلك بالانخفاض حتى بلغ (1170) عام (٢٠٠٩)، وخلال هذه المرحلة استطاعت السياسة النقدية أن تحقق عدة أمور مهمة منها إعادة قيمة الدينار العراقي وخفض معدل التضخم إلى مرتبة عشرية واحدة، وكذلك تكوين احتياطي نقدي يمنحه حرية تحديد سعر الصرف الرسمي بالإضافة إلى ذلك ترك الطلب لتحديد الكمية المعروضة في السوق.

المرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٣): شهدت هذه المدة استقراراً في سعر الصرف الرسمي، إذ كان يتراوح ما بين (1166 و1170) مما يشير إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية للبلد، ومن اجل المحافظة على استقرار اسعار الصرف وتحقيق فرق معقول بين السعرين الرسمي والموازي بادر البنك المركزي العراقي بضخ العملة الصعبة عن طريق نافذة بيع العملة بقيمة (48) مليار دولار، الامر الذي أدى إلى انخفاض سعر الصرف الرسمي من (1170) عام (٢٠١٠) إلى (1166) في عام ٢٠١٢)، وعلى الرغم من هذا التحسن في قيمة الدينار مقابل الدولار، إلا أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار بالسعر الموازي شهد تذبذباً واضحاً خلال نفس المدة، ويعود سبب هذا التذبذب في قيمة الدينار مقابل الدولار بالسعر الموازي إلى تدهور الأوضاع الإقليمية وزيادة الطلب على الدولار لأغراض المضاربة وعمليات الصرف وخاصة في دول المنطقة نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض عليهم وسحب العملة الصعبة بشكل غير مباشر من السوق العراقية.

المرحلة الثالثة (٢٠١٤-٢٠٢٠): شهدت هذه المرحلة العديد من العوامل والمتغيرات السياسية والمالية التي شكلت تحديا وصدمة مزدوجة لإدارة سلطة النقد في الحفاظ على استقرار الأسعار في البلد، بدءاً من انخفاض أسعار النفط بين عامي (٢٠١٤-٢٠١٥)، وما نتج عن ذلك من انخفاض في إيرادات الموازنة العامة، ومن ثم تراجع تدفق العملات الأجنبية إلى البنك المركزي، مروراً بتدخل السلطة التنفيذية (وزارة المالية) والسلطة التشريعية (مجلس النواب) وإملاء الشروط والسياسات التي لا تنسجم مع اهداف السياسة النقدية (علي، ٢٠١٥:٣٢)، وصولاً إلى اضطراب الظروف الأمنية عام (٢٠١٤) التي اثرت بالاقتصاد الوطني، ومع إدراك إدارة سلطة النقد لهذه التحديات ورؤية واضحة للتدهور المستمر للوضع الأمني والمالي على المدى القصير، قام البنك المركزي برفع سعر الصرف الرسمي إلى (1188) دينار في عام (٢٠١٤) نتيجة انخفاض التدفقات النقدية من جهة والسعي لتقليل الطلب عليها من جهة أخرى، ومع استمرار تراجع تدفق العملات

الأجنبية إلى البنك المركزي دون مستوى حاجة السوق وانخفاض مرونة الإنفاق الحكومي في اتجاه نزولي، الأمر الذي شكل ضغطا على الاحتياطيات الأجنبية ومسار سعر الصرف الرسمي والموازي، إذ ارتفع الرسمي بحدود (1190) دينار في عام (٢٠١٥) واستقر عند هذا السعر حتى (٢٠٢٠)، وكذلك ارتفع سعر الصرف في السوق الموازي إلى (1247) و(1275) دينار لسنتي (٢٠١٥) و(٢٠١٦) على التوالي، ويعود ذلك الارتفاع في سعر الصرف الموازي إلى قيام البنك المركزي بإصدار تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الأجنبية، إذ شدد في سياستيه على فرض قيود على المصارف كرد فعل للمخاوف من غسيل الاموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الأجنبي والمرتبطة بزيادة الطلب على العملة الاجنبية، وبما ان الاقتصاد العراقي ريعي بامتياز يعتمد على عائدات النفط لضخ الموارد المالية في النشاط الاقتصادي، فإن ارتفاع أسعار النفط عام (٢٠١٧) أدى إلى تدفق المزيد من العملة الأجنبية إلى ميزانية الدولة التي انعكست في ظهور التوقعات التفاؤلية في سوق الصرف الأجنبي التي أدت إلى انخفاض سعر الصرف الموازي إلى (1258) ديناراً عام (٢٠١٧)، واستقر عند (1208) ديناراً عام (٢٠١٨)، نتيجة ارتفاع الطلب على الدينار العراقي وذلك بعد استقرار الظروف الأمنية في البلاد في عام (٢٠١٨) واستمر هذا الانخفاض لغاية عام (٢٠١٩). أما في عام (٢٠٢٠) فقد شهد سعر الصرف الموازي ارتفاعاً نتيجة تداعيات جائحة كورونا والاغلاق الكبير للاقتصاد العالمي وتراجع اسعار النفط بشكل حاد، إذ تم خفض قيمة الدينار العراقي استجابةً لضغوط التمويل الحرج، فقد ارتفع سعر الصرف الموازي إلى (1234) في عام (٢٠٢٠) مما أدى إلى تقلب سعر الصرف بالسوق الموازي. والشكل (1) يوضح مقدار التقلب في سعر صرف الدينار الرسمي والموازي.

الشكل (1) مقدار التقلب في سعر الصرف الرسمي والموازي

المصدر: الشكل من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

ثانياً: تطور الميزان التجاري في العراق للمده (٢٠٠٤-٢٠٢٠):

يعكس الميزان التجاري العراقي الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات ويمثل محوراً اساسياً في هيكل ميزان المدفوعات ، أذ يعتبر القطاع التجاري من القطاعات المهمة للاقتصاد العراقي، وفي ضوء اعتماده على النفط، فإن صادراته تشكل معظم الصادرات، وهذا يعني أن الميزان التجاري تميز بفائض في معظم سنوات الدراسة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) مع صادرات النفط، ولكن في حالة انخفاض الصادرات النفطية يكون الميزان التجاري في حالة عجز، كون الاقتصاد العراقي ريعي يعتمد بالمرتبة الأولى على النفط في صادراته، إذ يشكل في معظم الحالات أكثر من (90%) من مجموع الصادرات، وتشير النسبة المنخفضة من تصدير السلع غير النفطية إلى انخفاض نسبة مساهمة المنتجات الزراعية والصناعية في الميزان التجاري نتيجة ضعف تنافسية (٢٢٦)

العراق من جهة ومن جهة أخرى الانقطاع الكامل والجزئي للطاقات الإنتاجية الوطنية بسبب نقص مستلزمات الإنتاج وتدهور الوضع الأمني وتدمير القطاع الصناعي بسبب الحروب (بريهي وكشيش، ٢٠١٧:٣٢٢) وشهد الميزان التجاري في العراق تفاوتاً بين فائض وعجز خلال مدة الدراسة يمكن رؤيتها عن طريق الجدول (2).

الجدول (2) تطور الميزان التجاري في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) (مليون دولار)

السنة	إجمالي الصادرات 1	إجمالي الاستيرادات 2	الميزان التجاري 3	نسبة تغطية الصادرات للاستيرادات % 4
2004	17810	21302	-3492	83.61
2005	23697	23532	165	100.70
2006	30522	22008	8514	138.69
2007	39590	19555	20035	202.45
2008	63726	35011	28715	182.02
2009	44275	41511	2764	106.65
2010	51764	43915	7849	117.87
2011	79681	47803	31878	166.69
2012	94209	59006	35203	159.66
2013	89769	59349	30420	151.26
2014	83981	53177	30804	157.93
2015	51327	48009	3318	106.91
2016	41298	34208	7090	120.73
2017	57559	38766	18793	148.48
2018	86360	45736	40624	188.82
2019	81585	58138	23447	140.33
2020	46829	48149	-1320	97.26

المصدر: العمود (1، 2): إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية لإعداد متفرقة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
العمود (3، 4): من إعداد الباحثان.

عند الذهاب إلى الجدول (2) والشكل (2) يلاحظ ان الميزان التجاري العراقي سجل عجزاً مقداره (3492-) في عام (٢٠٠٤) ويعود السبب في ذلك إلى انفتاح العراق على العالم الخارجي وبداية التحرير التجاري وكان العراق بحاجة إلى استيرادات اجنبية تلبي الطلب المحلي بسبب رفع القيود عن الاستيرادات من مختلف السلع، فضلاً عن توقف الإنتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد نتيجة لما مر به العراق خلال تلك المدة من ظروف الاحتلال وما رافقها من دمار لمعظم البنى التحتية ولمختلف قطاعات الاقتصاد. وكذلك يعزى هذا العجز إلى ارتفاع القدرة الشرائية التي أدت بدورها إلى ارتفاع الطلب الخاص وكذلك ارتفاع حجم الانفاق التشغيلي للموازنة الحكومية والبالغة أكثر من (70%) مما أدى إلى ارتفاع الطلب العام، إذ يتضح لنا ان الطلب الكلي المتمثل بالطلب الخاص والعام مما سبب في زيادة الطلب الكلي، مما أدى إلى زيادة الواردات، وبلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات عام (٢٠٠٤) بلغت (83.61%).

أما المدة (٢٠٠٥-٢٠٠٨) سجل الميزان التجاري فائضاً متذبذباً مع تغيرات النشاط الاقتصادي، ولكن سرعان ما سجل عجزا في عام (٢٠٠٩) بلغ (2081-) مليون دولار، إذ بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات (94.99%) ويعود سبب هذا العجز إلى حدوث الأزمة العالمية

وما لها من تأثير في تغييرات أسعار النفط الخام المصدر، مما تراجعت قيم الصادرات العراقية، اما بخصوص المدة (٢٠١٠-٢٠١٩) فقد سجلت فائضاً ايجابياً ومتذبذب ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع الصادرات النفطية خلال تلك المدة ومن ثم زيادة الإيرادات النفطية، ومع ذلك، فإن هذا الفائض لا يشير إلى أن الهيكل الاقتصادي للبلد قوي، وإنما يعبر ذلك إلى وجود اختلال هيكلي في قطاعات الإنتاج وعن قصور الطاقات الإنتاجية عن تلبية حاجات المجتمع وتبعيته للسوق الخارجية واعتماده على تصدير النفط الخام واستيراد المواد والسلع الجاهزة. ومن ثم تراجع الميزان التجاري العراقي ليسجل عجزاً بقيمة (1320-) في عام (٢٠٢٠) نتيجة انخفاض قيمة الصادرات النفطية لتصل نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى (97.2%) عام (٢٠٢٠)، ويرجع سبب هذا التراجع إلى حدوث الازمة العالمية المتمثلة بجائحة كورنا، وبالرغم من ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات في معظم السنوات المدروسة، إلا أنها تكون منخفضة في حالة صادرات النفط المستبعدة من إجمالي الصادرات، مما يدل على أن الصادرات السلعية للعراق غير قادرة على تغطية الاستيرادات السلعية بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

الشكل (2) تطور الميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المصدر: الشكل من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

ثالثاً: تطور العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي ورصيد الميزان التجاري في العراق للمده (٢٠٠٤-٢٠٢٠):

تُعد قضية تقلبات أسعار الصرف من الأمور المهمة ذات الأهمية على المستوى الدولي لما لها من آثار مهمة على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المختلفة (خليل، ٢٠٠٥:١٣١٤). ومن هنا جاء الاهتمام المتزايد في سعر الصرف، كما أنها واحدة من أكثر المتغيرات الهامة التي تؤثر على الاقتصاد، والمفاهيم الاقتصادية، وقد تنوعت تلك المفاهيم التي حاولت شرح العلاقة بين سعر الصرف وحجم الواردات والصادرات، إذ يحتل سعر الصرف مكاناً بارزاً في الدراسات الاقتصادية، وتأتي هذه الأهمية عن طريق الآثار الناجمة عن تقلبات سعر الصرف في الميزان التجاري، وخاصة عندما يكون هناك علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف، الذي يؤدي دوراً هاماً في تحقيق التوازن في الميزان التجاري، وعلى هذا الأساس أصبح الكثير من الاقتصاديين مهتمين بمناقشة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والميزان التجاري، إذ أن البلدان التي لديها هيكل انتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة للتقلبات في أسعار الصرف والعكس في حالة البلدان التي لديها هيكل انتاج غير متنوع وحجم تجارة أقل (فرحان، ٢٠٠٩:٨)، ان الاقتصاد العراقي يعتمد إلى حد كبير على عائدات النفط والتجارة الخارجية وقطاعات المرافق والأنشطة، إذ ان سعر صرف الدينار مقابل الدولار والعملات الأجنبية الأخرى هو مؤشر على درجة الاستقرار

في الاقتصاد لذلك يهتم هذا المبحث بالتعرف على تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات العراقية خلال مدة الدراسة وكما يأتي:

ولمعرفة درجة تطور الميزان التجاري في العراق وعلاقتها بتغييرات سعر الصرف في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) يمكن تتبع بيانات الجدول (3).

الجدول (3) تطور الميزان التجاري في العراق وعلاقتها بتغييرات سعر الصرف في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنة	سعر الصرف في السوق الرسمي	سعر الصرف في السوق الموازي	الميزان التجاري
2004	1453	1454	-3492
2005	1469	1472	165
2006	1467	1475	8514
2007	1255	1267	20035
2008	1193	1203	28715
2009	1170	1182	2764
2010	1170	1185	7849
2011	1170	1196	31878
2012	1166	1233	35203
2013	1166	1232	30420
2014	1188	1214	30804
2015	1190	1247	3318
2016	1190	1275	7090
2017	1190	1258	18793
2018	1190	1209	40624
2019	1190	1196	23447
2020	1190	1234	-1320

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية لإعداد متفرقة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

بملاحظة بيانات الجدول (3) يتضح ثبات سعر صرف العملة في السوق الرسمي في أغلب سنوات الدراسة، إذ بلغت قيمة سعر صرف الدولار مقابل الدينار عام (٢٠٠٤) (1453) دينار وشهد الميزان التجاري العراقي عجزاً بلغ (3492-) مليون دولار، ويرجع هذا العجز بشكل أساسي إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية في العراق إلى التي سجلت (17455) مليون دولار، وذلك بسبب الاحتلال الامريكي في عام (٢٠٠٣)، وبعد عام (٢٠٠٤)، وبفضل استقلالية البنك المركزي في صياغة أهداف السياسة النقدية، فقد تحسن قيمته العملة الوطنية، فانخفض سعر صرف الدولار من (1469) دينار عام (٢٠٠٥) إلى (1170) دينار عام (٢٠٠٩)، وبسبب ارتفاع قيمة الصادرات النفطية ارتفع فائض الميزان التجاري من (165) مليون دولار عام (٢٠٠٥) إلى (2764) مليون دولار عام (٢٠٠٩) ويرجع ارتفاع فائض الميزان التجاري إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية من (23199) مليون دولار إلى (41668) مليون دولار، أما المدة (٢٠٠٩-٢٠١١)، اتبع البنك المركزي العراقي سعر صرف ثابتاً بجانب ارتفاع قيمة العملة العراقية، إذ وصل سعر صرف الدولار إلى ما يعادل (1170) دينار، ولكن في المقابل تذبذبت قيمة فائض الميزان التجاري فارتفع من (2764) مليون دولار عام (٢٠٠٩) إلى (7849) مليون دولار عام (٢٠١٠)، ثم ارتفعت قيمة

فائض الميزان التجاري إلى (31878) مليون دولار عام (٢٠١١)، ويرجع السبب في ارتفاع قيمة فائض الميزان التجاري إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية العراقية من (41668) مليون دولار عام (٢٠٠٩) إلى (79407) مليون دولار عام (٢٠١١)، اما السنوات (٢٠١٢-٢٠١٣)، فقد انخفض سعر صرف الدولار إلى (1166) دينار خلال هذه الفترة مما أدى إلى ارتفاع قيمة فائض الميزان التجاري إلى (35203) مليون دولار عام (٢٠١٢) مقارنة بعام (٢٠١١)، ثم انخفض فائض الميزان التجاري إلى (30420) مليون دولار عام (٢٠١٣)، ثم ارتفعت هذا الفائض إلى (30804) مليون دولار عام (٢٠١٤) وذلك بسبب ارتفاع قيمة الصادرات النفطية العراقية إلى (83538) مليون دولار، أما المدة (٢٠١٥-٢٠٢٠) ارتفع سعر الصرف إلى (1190) مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية ومن ثم انخفاض قيمة فائض الميزان التجاري إلى (3318) مليون دولار عام (٢٠١٥) مقارنة بعام (٢٠١٤) ثم انخفضت قيمة الميزان التجاري لتسجل عجزاً مقداره (1320-) مليون دولار في عام (٢٠٢٠)، بسبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية العراقية إلى (45915) مليون دولار، وقد أثرت ريعية الاقتصاد العراقي ايجابياً على وضع الميزان التجاري في العراق، ويتضح ذلك عن طريق تتبعنا لتطور الميزان التجاري في العراق في الفصل الثاني من هذه الدراسة، وجدنا أن هذا الميزان اتسم بالعجز المزمن على مدار مدة الدراسة واتصف هذا العجز بأنه عجزاً متراكماً ومتزايداً باستمرار، هذا في حالة استبعاد الصادرات النفطية التي تمثل مالا يقل عن (94%) من إجمالي الصادرات العراقية، أما في حالة وجود الصادرات النفطية، فنلاحظ تغير وضع الميزان التجاري من حالة العجز المزمن إلى حالة الفائض المستمر باستثناء الاعوام (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، التي سجل فيها الميزان التجاري عجزاً، وذلك كما يتضح عن طريق الجدول (3) الشكل (9)، وبالتالي لم يتأت العجز من جراء وضع سعر صرف الدينار، بل على العكس كان لوضع استقرار سعر الصرف وإتباع سياسية أسعار الصرف الثابتة أثر واضح في تعزيز الاستقرار النقدي بشكل عام في العراق.

الشكل (3) تطور العلاقة بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)
المصدر: الشكل من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

١. أظهرت نتائج التحليل أنّ خفض سعر الصرف الأجنبي أو رفعه له تأثير واضح على الاستيرادات، كما أظهر الجانب التحليلي أنّ خفض سعر الصرف الأجنبي أو رفعه لا يؤثر في

حجم الصادرات النفطية لكون أسعارها وكمياتها تحدد عالمياً بحسب قوى العرض والطلب، في حين يؤثر سعر الصرف الأجنبي في الصادرات غير النفطية.

٢. كان سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق الموازية الأكثر فاعلية في المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، وكانت سياسة سعر الصرف الثابت والتعويم المدار تُعد من أبرز السياسات التي اتبعها البنك المركزي في تحديد سعر صرف الدينار تجاه الدولار الأمريكي.

٣. زيادة الاستيرادات العراقية بشكل كبير بعد عام (٢٠٠٤) وذلك من أجل سد النقص في الحاجات الأساسية عبر الانفتاح على أسواق عالمية جديدة كانت غير متاحة.

٤. كما أظهرت الدراسة أن الهدف الأساسي من تخفيض قيمة العملة الوطنية هو تحرير التجارة الخارجية، وإلغاء بعض القيود المفروضة على الاستيرادات، بالإضافة إلى الحد من الاستيرادات غير الضرورية، وتشجيع الصادرات غير النفطية، واندماج الاقتصاد العراقي في الاقتصاد العالمي.

٥. اتجه الميزان التجاري العراقي إلى تحقيق فائض في مدة الدراسة بوجود الصادرات النفطية ويصبح الميزان التجاري العراقي في حالة عجز بدونها، وجاء هذا الفائض نتيجة رفع الحظر الاقتصادي وزيادة صادرات النفط الخام التي ارتفعت أسعارها في أسواق النفط العالمية مما انعكس إيجابيا على الميزان التجاري العراقي.

٦. شهد سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي حالة من الاستقرار ويعزى ذلك إلى الدور الذي قام به مزاد العملة الذي أدى إلى رفع قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي، كما تعرض نظام صرف الدينار العراقي تطورات عدة استهدفت مواكبة ديناميكيات النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية، كل ذلك من أجل رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي ومن أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ثانياً: التوصيات:

١. يوصي البحث بتقليص حجم الاستيرادات عن طريق تشجيع الصناعة المحلية والنهوض بالقطاع الخاص ودعم إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢. العمل على تشجيع الاستثمار خارج قطاع النفط ودعم الجهاز الإنتاجي للدولة لتنمية الصادرات غير النفطية وتخفيض فاتورة الاستيراد بما سيعزز قيمة الدينار العراقي ويعيد توازن الميزان التجاري العراقي.

٣. وضع رقابة صارمة على مكاتب الصرافة وعمليات التحويل الخارجي وذلك بهدف المحافظة على قيمة الدينار العراقي والحد من ظاهرة تهريب العملة الأجنبية إلى الخارج يؤدي وتقليص الفارق بين سوق الصرف الرسمي والموازي عن طريق تجنب لجوء المتعاملين الطبيعيين أو القانونيين إلى السوق الموازية للصرافة طالما أن هناك البديل الأفضل والمضمون هي القنوات الرسمية والمتمثلة (مزاد العملة).

٤. تنويع قاعدة الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي يعتمد بشكل رئيسي في الوقت الحاضر على موارد النفط إلى اقتصاد يعتمد على موارد متعددة تساهم في تحسين الميزان التجاري للبلد عن طريق زيادة الصادرات وخفض الواردات.

٥. وضع استراتيجية لتنويع هيكل الصادرات والاستيرادات، بالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير المنتجات النهائية، وذلك عن طريق تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية

وإرساء دعائم اقتصاد حقيقي يتكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تساهم في إيجاد مصادر دخل أخرى إلى جانب النفط.

المصادر والمراجع:

١. آل شبيب، دريد كامل، (٢٠١١)، المالية الدولية، اليازوري، عمان، الأردن.
٢. بريهي، فارس كريم وكشيش، ميس عبدالامير، (٢٠١٧)، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (١٩٩٤-٢٠١٤): دراسة تحليلة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (٢٣)، العدد (١٠١).
٣. حسين، مجيد علي وسعيد، عفاف عبدالجبار، (٢٠٠٤)، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
٤. خلف، فليح حسن، (٢٠٠٤)، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
٥. خليل، سامي، (٢٠٠٥)، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني (الجزء الثالث، اسواق الصرف الاجنبي وهيكل ميزان المدفوعات)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
٦. داغر، محمود محمد محمود ومعارج، حسين عطوان مهوس، (٢٠١٥)، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٢)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (٢١) العدد (٨٤).
٧. زنقيلة، عبدالوهاب ومادي، محمد ابراهيم، (٢٠٢٠)، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري للجزائر للفترة (١٩٨٦-٢٠١٨)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، العدد (٢٠).
٨. زيارة، رحيم حسوني ودعدوش، علي عبدالكاظم، (٢٠١٩)، تأثير اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (٢٥)، العدد (١١٤).
٩. صيد، أمين، (٢٠١٣)، سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، ط١، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
١٠. العامري، محمد علي ابراهيم، (٢٠٠١)، الاساس النظري لسوق الصرف الاجنبي وسعر الصرف الاجنبي، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد (١)، العدد (١).
١١. العاني، عماد محمد، (٢٠٠٥)، سياسة صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، مجلة الاقتصاد العراقي بين الوقع والطموح، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
١٢. العبدلي، سعد عبد نجم ورشيد، هبة سعد، (٢٠١٦)، تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي للمدة (١٩٨٠-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (٢٢)، العدد (٨٩).
١٣. عجيمة، محمود عبدالعزيز، (٢٠٠٣)، سعر الصرف ودوره في توازن ميزان المدفوعات، ط٢، الدار الجامعية للنشر، مصر.
١٤. العصار، رشاد والشريف، عليان، (٢٠٠٠)، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن.
١٥. علاوي، سيماء محسن وشهاب، سميرة فوزي، (٢٠١٦)، العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)، مجلة الدنانير، العدد التاسع.
١٦. عوض الله، زينب حسين، (٢٠٠٤)، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، الجزائر.
١٧. الغالبي، عبدالحسين جليل عبدالحسن، (٢٠١١)، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقاته، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان.
١٨. الفتلاوي، كامل علاوي كاظم والزبيدي، حسن لطيف كاظم، (٢٠٠٩)، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
١٩. قدي، عبدالمجيد، (2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية، ط٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
٢٠. مساعديه، جمال وغياط، شريف (٢٠١٩)، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم دراسة بيانية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط، المجلد (١٠)، العدد (٢).
٢١. نعمة، سمير فخري، (٢٠١١)، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية، دائرة المكتبة الوطنية، دار اليازوري، عما، الأردن.
٢٢. هجيره، عبدالجليل، (2012)، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.